الجزء الثاني

استعراض وضع الغذاء والزراعة في العالم

التركيز على الإنتاجية

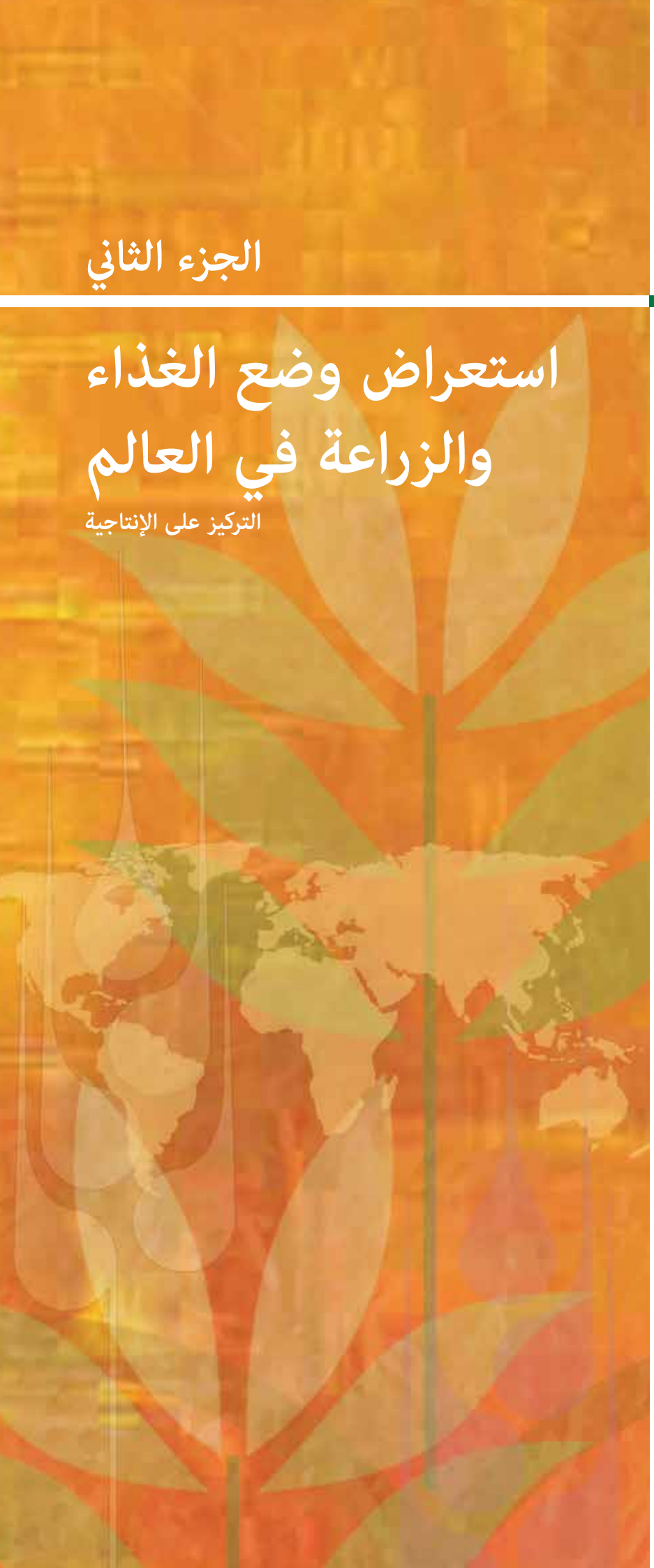

الجزء الثاني

التركيز على الإنتاجية

يتميز الوضع العالمي الحالي للأغذية والزراعة باستمرار الأسعار الدولية للأغذية في الارتفاع والتقلب، واستمرار الجوع وسوء التغذية في الكثير من أنحاء العالم. وهذا ما يُولِّد مخاوف متزايدة بشأن الاستدامة طويلة المدى للنظم الزراعية والغذائية. وتقع هذه المشاكل في صميم المناقشات الأخيرة لاجتماع وزراء الزراعة لمجموعة العشرين، ومؤتمر الأمم المتحدة المعني بالتنمية المستدامة (قمة ريو +٢٠)، اللذين انعقدا في يونيو/ حزيران ٢٠١٢، وأكدا على الحاجة إلى النمو المستدام في الإنتاجية الزراعية للمساعدة في القضاء المُبَرم على الجوع ولضمان استخدام أكثر كفاءة للموارد الطبيعية.

ويبحث هذا الجزء من التقرير اتجاهات الأسعار في الأسواق الدولية والمحلية، ويستعرض التطورات الأخيرة في الإنتاج والاستهلاك والتجارة الزراعية مع تسليط الضوء بصفة خاصة على استجابة الإمدادات لارتفاع أسعار الأغذية. ويُختَتم بمناقشة القيود أمام نمو الإنتاج المستقبلي، والحاجة إلى بذل جهود لتعزيز زيادة الإنتاجية في الزراعة.

ارتفاع أسعار الأغذية بالقيمة الحقيقية

بعد أن انخفضت الأسعار الدولية للأغذية بالقيمة الحقيقية طوال الثمانينات والتسعينات، بدأت في الارتفاع في عام ٢٠٠٢ في عكس واضح للاتجاه الطويل الأجل (الشكل ٦ باء في صفحة ١٦). وفى ٢٠١١، وصل مؤشر أسعار الغذاء التابع لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة إلى أكثر من ضعف مستواه أثناء ٢٠٠٠-٢٠٠٢ (الشكل ٢٨). وربما كان الأهم من ذلك هو أن الأسعار الحقيقية ظلت أعلى من مستواها المنخفض السابق لمدة تزيد على ١٠ سنوات متتالية. وهذا هو أطول ارتفاع دوري مستمر في الأسعار الحقيقية شهده نصف القرن الأخير. وفي حين أن أسعار الأغذية الدولية قد شهدت انخفاضاً طفيفاً عن مستوى الذروة الذي بلغته عام ٢٠١١، فهي لا تزال أعلى من متوسطاتها التاريخية، كما زادت أسعار الحبوب مرة أخرى في منتصف عام ٢٠١٢. ومن بين السلع التي تُكوِنْ مؤشر أسعار الغذاء التابع لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، شهدت أسعار

الشكل ٢٨
الرقم الدليلي لأسعار الأغذية ومؤشرات السلع التكوينية لدى منظمة الأغذية والزارعة للأمم المتحدة

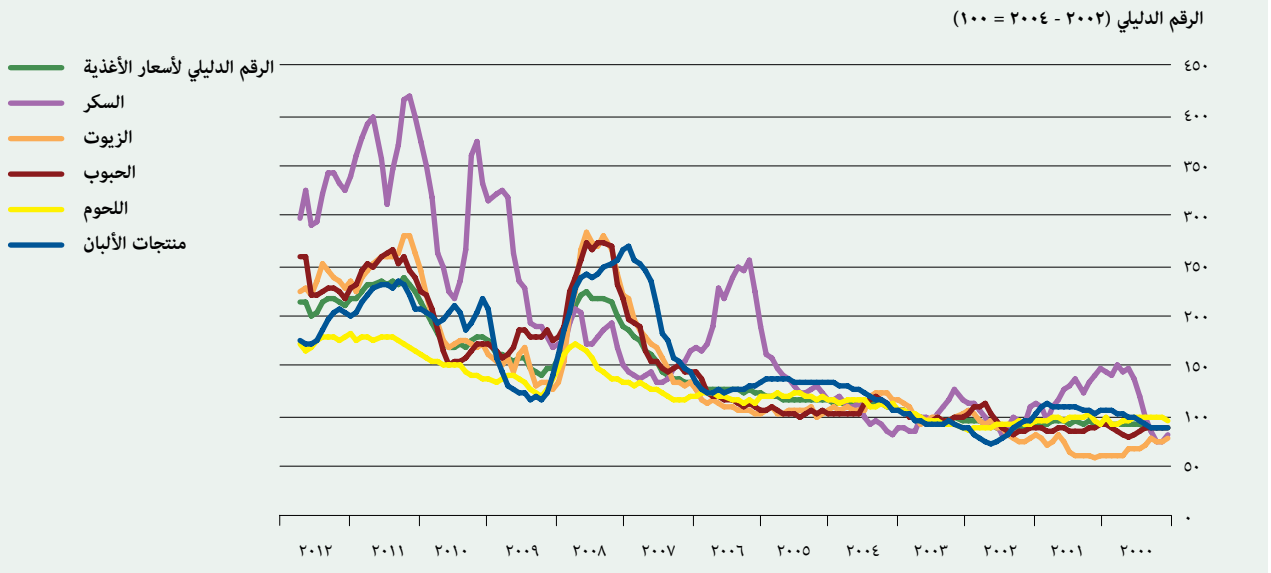

ملاحظة: الأرقام الدليلية للأسعار هي أرقام مرصودة شهرياً مأخوذة من يناير/كانون الثاني ٢٠٠٠ وحتى أغسطس/آب ٢٠١٢ . وهى تعكس الأسعار الحقيقية، وغير المعدلة طبقاً لنسب التضخم.
المصدر: منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة.

السكر والزيوت والحبوب أكثر الزيادات حدة في ٢٠١٠ وأوائل ٢٠١١. وكان تقلب أسعار السكر أكثر وضوحاً عن تقلبات السلع الأخرى في المؤشر. وشهدت أسعار اللحوم أدني زيادة، وأقل التقلبات بروزاً. أما أسعار منتجات الألبان فقد ظلت دون متوسط مؤشر أسعار الأغذية منذ أواخر ٢٠١٠ ثم هبطت بصورة ملحوظة خلال الأشهر الأخيرة. ومن المتوقع أن تظل أسعار السلع الدولية مستقرة عند المستوى الأعلي طوال العِقد القادم، طبقاً للتوقعات الزراعية لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي - منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة ٢٠١٢-٢٠٢١ (منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي - منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، ٢٠١٢)

وقد ارتفعت أسعار الأغذية الاستهلاكية بأسرع من الأسعار الاستهلاكية الكلية منذ عام ٢٠٠٠ في جميع البلدان التي تتوافر بيانات بشأنها البالغ عددها ١٦٦ وذلك باستثناء ستة بلدان (الشكل ٢٩). وقد تجاوز التضخم في أسعار الأغذية التضخم الكلي للأسعار الاستهلاكية بنحو ١٠ نقاط مئوية في ٧٣ بلداً، وبنحو ٢٠ نقطة مئوية في ٥٥ بلداً وبأكثر من ٣٠ نقطة مئوية في ١٢ بلداً. وتوضح أمثلة منتقاة من البلدان أن تضخم أسعار الأغذية كان شديداً بصفة خاصة في بلدان مثل الصين، ورواندا وتايلند (الشكل ٣٠).

ويمكن تفسير التحول نحو أسعار السلع الزراعية الأعلى والأكثر تقلباً بناء على العديد من العوامل، من بينها، الزيادة السكانية وارتفاع حصة الفرد من الدخل والهجرة إلى الحضر وتغير النظم الغذائية الملازمة لذلك في البلدان النامية، وصدمات الإنتاج المرتبطة بالأحوال الجوية، وصدمات السياسات التجارية، وارتفاع الطلب على المواد الوسيطة من الوقود الحيوي (منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي - منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، ٢٠١٢) وقد جرت مناقشة دور التجارة عن طريق المضاربة كعامل من العوامل المسببة لتقلب الأسعار. فهذه العوامل مجتمعة، مع القيود الأشد قسوة على الموارد الطبيعية، تثير تساؤلات بشأن قدرة الزراعة العالمية على مجاراة الزيادة في الطلب. فكيف تجَاوبَ الإنتاج العالمي مع الاتجاهات السعرية؟ وعلى أي نحو قد يتطور في المستقبل؟ وأي البلدان قد استجابت إلى أبعد حد مع الحوافز الأكبر التي وفرها ارتفاع أسعار السلع؟ وكيف تأثر الاستهلاك؟ وهل هناك أنماط تجارية جديدة آخذة في الظهور؟

اتجاهات الإنتاج والاستهلاك والتجارة الزراعية

استجابات الإنتاج الزراعي

انخفض النمو العالمي في الإنتاج الزراعي إلى حد ما منذ الستينات وحتى الثمانينات من القرن العشرين قبل أن يستأنف معدلات نمو أعلى في السنوات الأخيرة (الجدول ١٤). ويعكس هذا النمط بصفة عامة الاتجاهات السعرية الطويلة الأجل التي نوقشت أعلاه، مع تسارع نمو الإنتاج خلال السنوات العشر الأخيرة وهو ما يُعزَى جزئياً على الأقل إلى الحوافز السعرية الأعلى. ويعكس نمو الإنتاج

الشكل ٢٩
متوسط الاختلاف بين أسعار الأغذية وأسعار السلع الاستهلاكية الكلية، ٢٠٠٠ - ٢٠١١

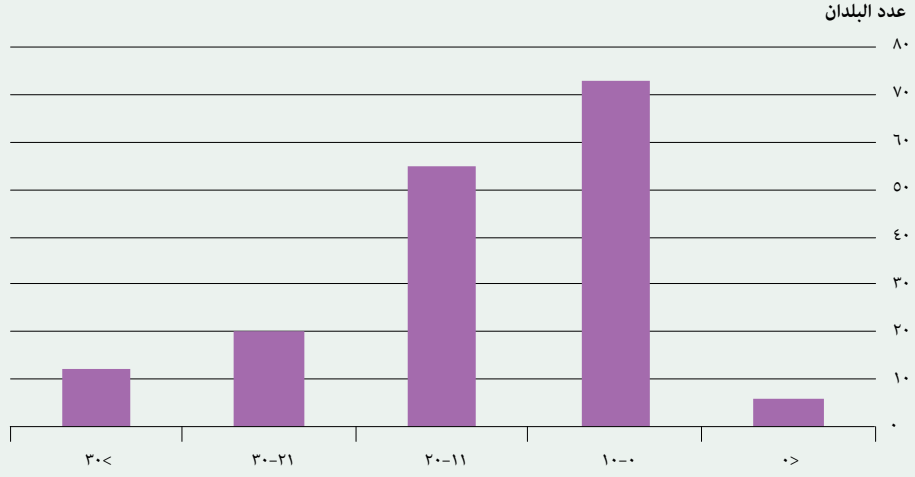

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، ٢٠١٢ أ.

الشكل ٣٠
أسعار الأغذية الاستهلاكية بالنسبة إلى جميع الأسعار، في بلدان منتقاة

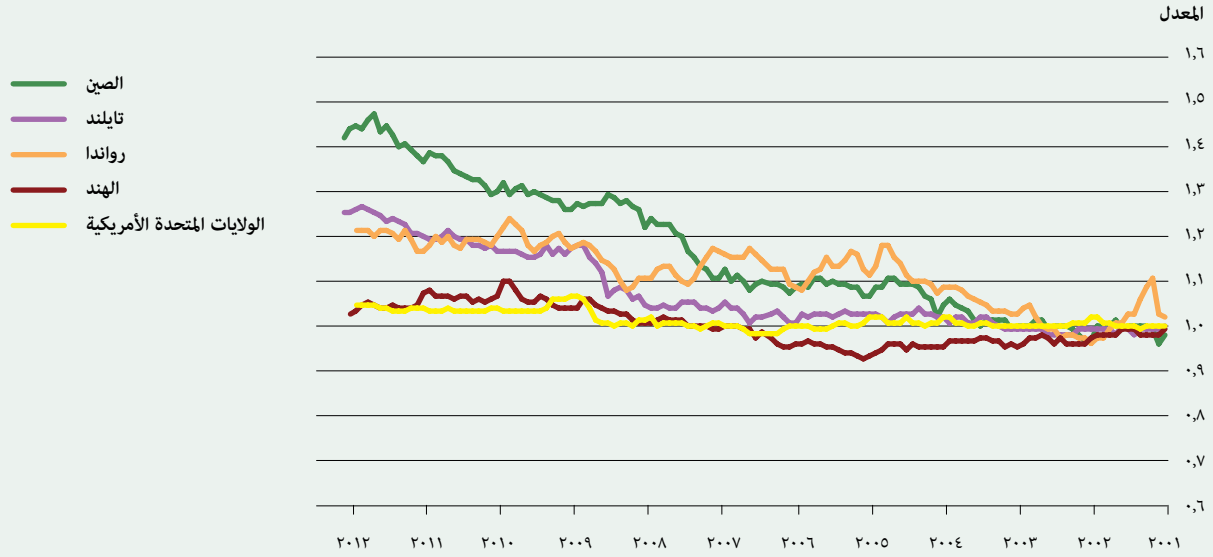

ملاحظة: تَظْهر البيانات بشأن مؤشر أسعار السلع الاستهلاكية الشهري عن الفترة من يناير/كانون الثاني ٢٠١١ حتى فبراير/شباط ٢٠١٢ بالنسبة للصين وتايلند، ومن يناير/كانون الثاني ٢٠١٢ بالنسبة للهند، ومن ديسمبر/كانون الأول ٢٠١١ بالنسبة لرواندا والولايات المتحدة الأمريكية.
المصدر: منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة.

الجدول ١٤

متوسط النمو السنوي للإنتاج الزراعي

	١٩٧٠-١٩٦١	١٩٨٠-١٩٧١	١٩٩٠-١٩٨١	٢٠٠٠-١٩٩١	٢٠١٠-٢٠٠١
	(النسبة المئوية)				
الزراعة ككل					
إجمالي الإنتاج	٢,٧	٢,٤	٢,٣	٢,٥	٢,٦
نصيب الفرد من الإنتاج	٠,٧	٠,٦	٠,٦	١,٠	١,٤
المحاصيل					
إجمالي الإنتاج	٢,٧	٢,٤	٢,٣	٢,٥	٢,٦
نصيب الفرد من الإنتاج	٠,٩	٠,٤	٠,٣	١,١	١,٥
الماشية					
إجمالي الإنتاج	٢,٩	٢,٥	٢,٤	٢,٢	٢,٢
نصيب الفرد من الإنتاج	٠,٩	٠,٦	٠,٧	٠,٧	١,٠

ملاحظة: المتوسط السنوي للتغير في مؤشر الإنتاج الزراعي الصافي. والإنتاج الصافي هو إجمالي إنتاج المحاصيل والماشية بدون حساب الأعلاف والبذور التي قُدِّرت بالأسعار الدولية المرجعية الثابتة للفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٦.
المصدر: منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة.

الإجمالي في المحاصيل إلى حد كبير وبدقة النمو بالنسبة للزراعة ككل، في حين لم يتزايد نمو الإنتاج الكلي بالنسبة للماشية خلال السنوات الأخيرة، وربما كان السبب في ذلك أن أسعار المنتجات الحيوانية لم ترتفع بنفس قدر الارتفاع الذي شهدته أسعار المحاصيل.

وحسب نصيب الفرد، فقد انخفض النمو في الإنتاج الزراعي انخفاضاً طفيفاً للغاية خلال العقود اللاحقة من القرن الماضي قبل أن يتسارع بصورة ملموسة منذ عام ٢٠٠٠. أما الانخفاض وما تلاه من انتعاش في نصيب الفرد من الإنتاج فكان بارزاً بالنسبة للمحاصيل عنه بالنسبة لجميع أنواع الزراعة.

جاءت استجابات الإنتاج حسب الأقاليم المختلفة

خلال العقد الأخير شديدة التباين (الشكل ٣١) ففي أمريكا اللاتينية، ازداد الإنتاج الزراعي بما يزيد على ٥٠ في المائة من ٢٠٠٠ حتى ٢٠١٢، مع توسع الإنتاج في البرازيل بما يزيد على ٧٠ في المائة. وشهدت أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى نمواً في الإنتاج الزراعي يزيد على ٤٠ في المائة. أما أوروبا الشرقية وآسيا الوسطى فزاد الإنتاج بنحو ٤٠ في المائة، وبدأ هذا الإقليم يظهر كمُوِرِّد عالمي رئيسي. ومن ناحية أخرى، فقد ازداد الإنتاج الزراعي فى أمريكا الشمالية وأوروبا الغربية، ، بنسبة حوالي ٢٠ في المائة و ٦ في المائة فقط على التوالي، منذ ٢٠٠٠. وفى حقيقة الأمر، فقد زاد الإنتاج في بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي كمجموعة بنسبة ١٤ في المائة فقط خلال هذه الفترة، بينما زادته مجموعة البلدان ذات الاقتصادات الاسرع في النمو (البرازيل، والاتحاد الروسي، والهند والصين) بنسبة ٣٩ في المائة، والبلدان الأقل نمواً زادته بنسبة ٥٤ في المائة في حين زادت البلدان النامية المتبقية الإنتاج بنسبة ٤٥ في المائة.

استهلاك الأغذية

على الرغم من ارتفاع الأسعار، أدى النمو السريع في الدخل إلى تعزيز زيادات متينة في نصيب الفرد من الاستهلاك الغذائي في معظم البلدان الناشئة والنامية (الشكل ٣٢). فقد شهدت أوروبا الشرقية وآسيا الوسطى أقوى نمو في نصيب الفرد من استهلاك الأغذية منذ ٢٠٠٠ إذْ بلغَ ٢٤ في المائة، تبعتهما آسيا بنسبة مئوية تكاد تصل إلى ٢٠ في المائة. أما في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، فقد نما نصيب الفرد من الاستهلاك بسرعة من ٢٠٠٠ إلى ٢٠٠٥، غير أنه يبدو أن ارتفاع الأسعار في الجزء الأخير من العِقد قد حَدَ من تواصل النمو، فلم يرتفع نصيب الفرد من الاستهلاك في هذا الإقليم إلا بنسبة ١١ في المائة في ٢٠١٢ عما كان عليه في ٢٠٠٠. ومما لا يثير الدهشة، أن نصيب الفرد من استهلاك الأغذية في أوروبا الغربية أُصيب بالركود وانخفض في أمريكا الشمالية، نظراً لمستويات الاستهلاك المرتفعة بالفعل.

التوسع في الإنتاج العالمي من الوقود الحيوي

توسع إنتاج الوقود الحيوي توسعاً سريعاً على مدى ١٠-١٥ عاماً الماضية، ولاسيما في الولايات المتحدة الأمريكية والبرازيل والاتحاد الأوروبي. فازداد إنتاج الإيثانول في الولايات المتحدة الأمريكية والبرازيل بنسبة ٧٨٠ في المائة، وبنسبة ١٤٠ في المائة على التوالي خلال الفترة من ٢٠٠٠ إلى ٢٠١٢. وبحلول ٢٠١٢، امتص إنتاج الإيثانول أكثر من ٥٠ في المائة من محصول قصب السكر لدى البرازيل و ٣٧ في المائة من محصول الحبوب الخشنة في الولايات المتحدة الأمريكية. وامْتصَ إنتاج الديزل الحيوي نحو ٨٠ في المائة من إنتاج الزيوت النباتية في

الشكل ٣١
الإنتاج الصافي بحسب الإقليم

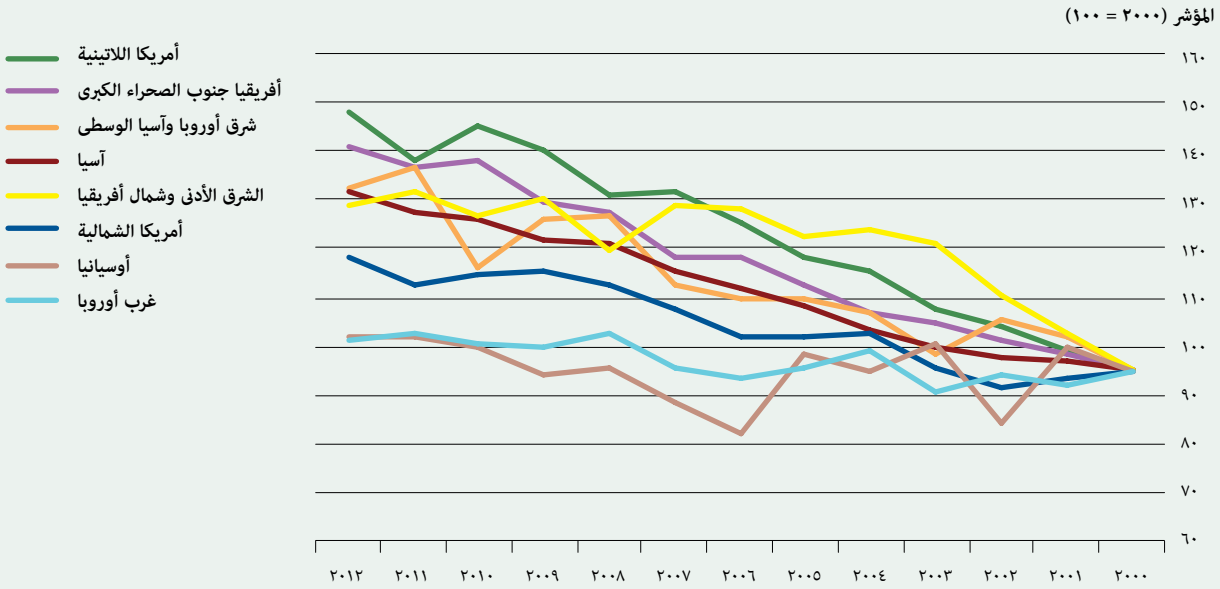

ملاحظات: الإنتاج الصافي هو الإنتاج الإجمالي من المحاصيل والماشية بدون حساب الأعاف والبذور مُقيَّمة بالأسعار الدولية المرجعية الثابتة للفترة ٢٠٠٤ - ٢٠٠٦. وبيانات عام ٢٠١٢ هي توقعات؛ وبيانات ٢٠١١ هي تقديرات مؤقتة.
المصدر: منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة.

الشكل ٣٢
حصة الفرد من استهلاك الأغذية بحسب الإقليم

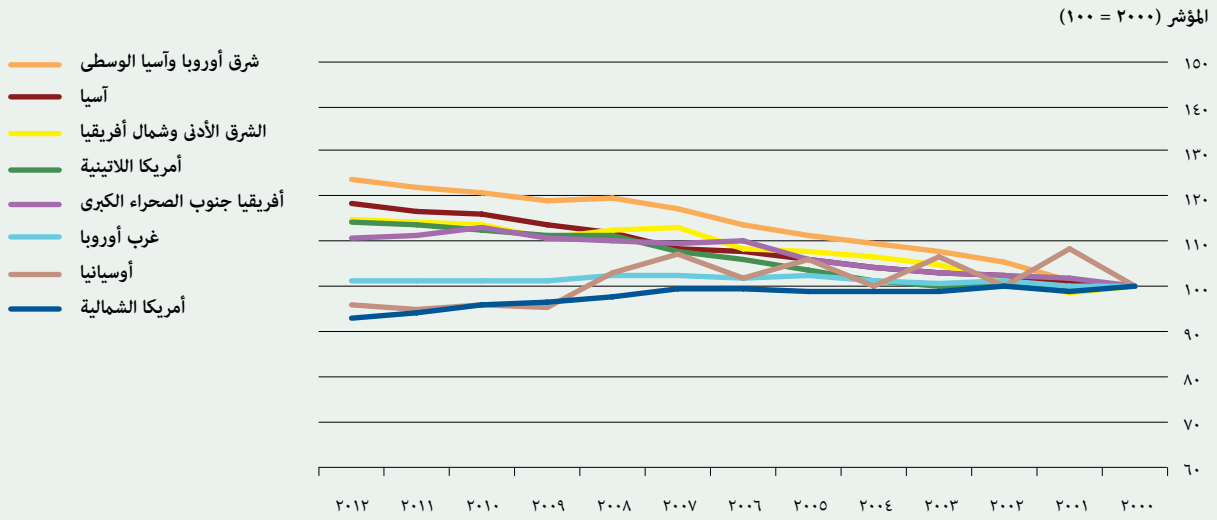

ملاحظات: استهلاك الأغذية من المحاصيل والماشية مقدر بالأسعار الدولية المرجعية الثابتة للفترة ٢٠٠٤ - ٢٠٠٦ . وبيانات عام ٢٠١٢ هي توقعات؛ وبيانات ٢٠١١ هي تقديرات مؤقتة.
المصدر: منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة.

الاتحاد الأوروبي. وفى بلدان أخرى، مثل استراليا وكندا، كان إنتاج قطاع الوقود الحيوي قوياً، وذلك على الرغم من أنه كان أقل من البلدان المنتجة الأولى له. وكانت القوى المحركة لنمو قطاع الوقود الحيوي إلى حد بعيد هي السياسات - مثل التوكيلات ومزج الائتمانات والدعم والعديد من السياسات التجارية الداعمة - على الرغم من أن ارتفاع أسعار البنزين قد لعب دوراً واضحاً في تحفيز الطلب. وقد أثبت هذا القطاع أنه كان المَصْدَر الأكبر للطلب الجديد على الإنتاج الزراعي خلال السنوات العشرة الماضية، وإنه يمثل «عنصراً سوقياً جوهرياً» يؤثر على أسعار جميع الحبوب (de Gorter و Just، ٢٠١٠).

التغيرات في أنماط التجارة العالمية

شهدت أنماط التجارة العالمية تغيرات كبيرة منذ ٢٠٠٠ بأساليب تعكس الاتجاهات الكامنة وراء الإنتاج والاستهلاك (الشكل ٣٣). وكان النمو الصافي في التجارة (أي الصادرات مخصوماً منها الواردات، بالسعر الثابت للدولارات) في أمريكا اللاتينية هو الأقوى في أي إقليم، وذلك نتيجة للنمو الكبير في إنتاجها، وبالرغم من التزايد المستمر في الاستهلاك لديها. ومع ذلك، فبالنسبة للمنتجات المشمولة بهذا التحليل، تظل أمريكا الشمالية هي أكبر مصدّر صافٍ، ويرجع السبب الرئيسي في ذلك إلى ركود الاستهلاك في الإقليم. ويبدو أن أوروبا الشرقية وآسيا الوسطى تنتقلان من منطقة استيراد صافية إلى منطقة تصدير صافية، بينما يظل نمط التجارة في أوروبا الغربية مستقراً كمستورد صافٍ. وتواصل الواردات الصافية لأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى النمو تدريجيا نظراً لأن النمو السكاني المرتفع لديها يتخطى إمدادات الأغذية المحلية. ويغدو إقليم الشرق الأدنى وشمال أفريقيا إقليماً مستورداً صافياً بسرعة متزايدة، حيث أن الإنتاج الزراعي فيه لا يجارى الطلب. ومع ذلك، فإن أكثر مستورد صافٍ سرعةً في النمو هو بقية آسيا، وبخاصة الصين.

الآفاق والتحديات المستقبلية

الخلاصة الرئيسية التي نخرج بها من هذا التقييم هي أنه يبدو أن الزراعة العالمية تواجه توسعاً مدفوعاً بالطلب يلبيه بالدرجة الأولى المصدرون الجدد أو الناشئون بدلاً من الموردين التقليديين. ومع ذلك، فإن ارتفاع أسعار المستلزمات، وارتفاع تكاليف الحصول عليها من مناطق أبعد هي التي توجه أسعار الأغذية تصاعدياً بالأرقام الحقيقية. وتتمثل المسألة في ما إذا كان الإنتاج سوف يجارى الطلب خلال السنوات القادمة، بحيث أنه إما أن يُضفى الاستقرار على الأسعار الحقيقية أو يخفضها إلى اتجاهات تاريخية، أو ما إذا كانت الأسعار ستواصل الارتفاع في ظل تزايد ضغوط الطلب.

وكما نوقش في التوقعات الزراعية المشتركة بين منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي - منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة ٢٠١٢-٢٠٢١ (منظمة

الشكل ٣٣
الصادرات الصافية للأغذية بحسب الإقليم

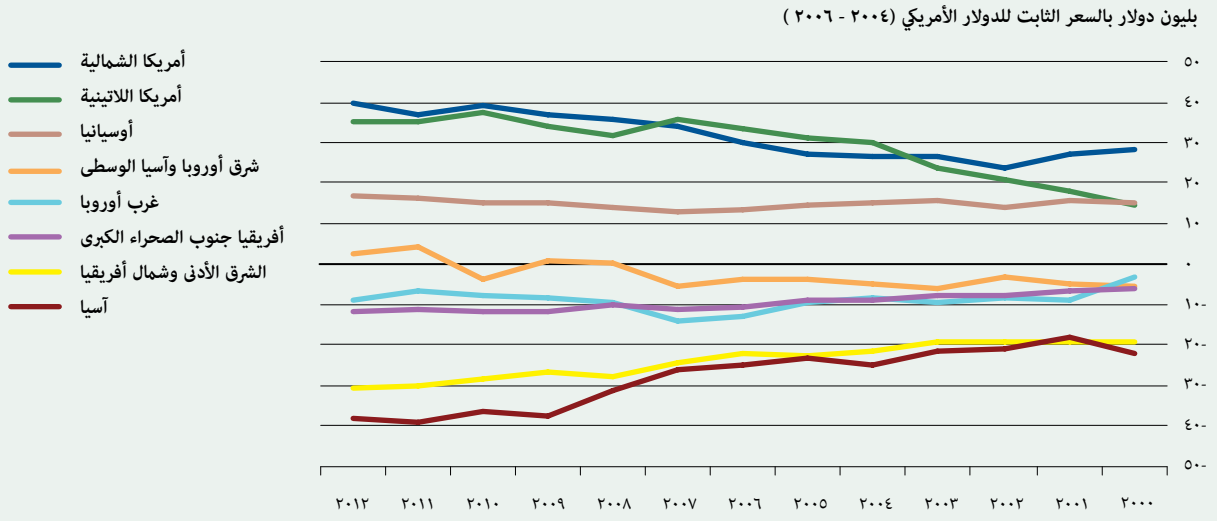

ملاحظات: الصادرات الصافية من المحاصيل والماشية مقدرة بالأسعار الدولية المرجعية الثابتة للفترة ٢٠٠٤ - ٢٠٠٦ . وبيانات عام ٢٠١٢ هي توقعات؛ وبيانات ٢٠١١ هي تقديرات مؤقتة.
المصدر: منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة.

التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي - منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، ٢٠١٢)، فإنه من المتوقع أن تظل أسعار الأغذية مستقرة في موقعها الأكثر ارتفاعاً خلال العِقد القادم. وبالإضافة إلى ذلك، تذهب التوقعات (التي تعتمد بدرجة كبيرة على آراء الخبراء الوطنيين وخبراء السلع لدى منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، وعلى افتراضات ظروف النمو «العادية»، والنمو الاقتصادي الثابت في الأقاليم النامية وارتفاع أسعار الطاقة بالأرقام الحقيقية)، فإن متوسط النمو السنوي في الإنتاج الزراعي العالمي حتى ٢٠٢١ سوف يتباطأ ليصل إلى ١,٧ في المائة، بعد أن كان ٢,٦ في المائة خلال العِقد السابق. وقد نمت الزراعة في الكثير من البلدان بمعدل لا يمكن استبقاؤه. وتلوح تكاليف المستلزمات الآخذة في الارتفاع والقيود المحتملة على الإمدادات في الأفق القريب. وتنبع هذه العوامل من توافر ونوعية مستلزمات الموارد، وآفاق نمو الإنتاجية المستدام.

القيود على الموارد

على المستوى العالمي، يجرى حالياً استخدام معظم أفضل الأراضي في الزراعة. ويكشف تحليل للبيانات الخاصة بالمناطق الزراعية - الإيكولوجية العالمية عن أن قدراً كبيراً من الأراضي الإضافية القابلة للزراعة موجود في أمريكا اللاتينية وأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى ولكن في مواقع نائية، بعيداً عن المراكز الآهلة بالسكان وبعيداً عن البنية التحتية الأساسية للزراعة ولا يمكن إدخالها إلى حيز الإنتاج بدون بذل الاستثمارات في تطوير البنية التحتية الأساسية. وحيثما توجد احتمالات التوسع في استخدام الأراضي الزراعية، يوجد أيضاً تنافس من جانب الزحف الحضري، والتطور الصناعي، والاحتياطيات البيئية والاستخدامات الترفيهية، في حين أن المناطق الأخرى لا يسهل الوصول إلها أو أنها ذات نوعية أردأ (منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، ٢٠١١ي).

وجاء في تقرير صدر حديثاً عن منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة تحذير من «التدهور الزاحف على الأرض وشبكات المياه التي توفر أسباب الأمن الغذائي العالمي وسُبل كسب العيش الريفية» (منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، ٢٠١١ي). إذ أن نسبة ٢٥ في المائة تقريباً من مساحة الأرض الزراعية في العالم تعاني من حالة تدهور شديد. وقد بلغت هذه الضغوط مستويات حرجة في بعض المناطق، ومن المتوقع للتغير المناخي أن يزيد الوضع سوءاً (الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ، ٢٠١٢ ؛ Easterling وآخرون، ٢٠٠٧). وهناك كذلك قيود خطيرة أخرى على الموارد ولاسيما ما يتعلق بالمياه، وتستأثر الزراعة في الوقت الحاضر بأكثر من ٧٠ في المائة من استخدامات المياه في العالم، غير أنه من المتوقع لحصة المياه المتوافرة للزراعة أن تنخفض إلى ٤٠ في المائة بحلول ٢٠٥٠ (منظمة التعاون والتنمية في

الجدول ١٥

نمو الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج في الزراعة، في أقاليم وبلدان منتقاة

	متوسط معدل النمو السنوي				
	١٩٦١-١٩٧٠	١٩٧١-١٩٨٠	١٩٨١-١٩٩٠	١٩٩١-٢٠٠٠	٢٠٠١-٢٠٠٩
جميع البلدان المتقدمة	٠,٩٩	١,٦٤	١,٣٦	٢,٢٣	٢,٤٤
جميع البلدان النامية	٠,٦٩	٠,٩٣	١,١٢	٢,٢٢	٢,٢١
شمال أفريقيا	١,٣٢	٠,٤٨	٣,٠٩	٢,٠٣	٣,٠٤
أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى	٠,١٧	-٠,٠٥	٠,٧٦	٠,٩٩	٠,٥١
أمريكيا اللاتينية والبحر الكاريبي	٠,٨٤	١,٢١	٠,٩٩	٢,٣٠	٢,٧٤
البرازيل	٠,١٩	٠,٥٣	٣,٠٢	٢,٦١	٤,٠٤
آسيا	٠,٩١	١,١٧	١,٤٢	٢,٧٣	٢,٧٨
الصين	٠,٩٣	٠,٦٠	١,٦٩	٤,١٦	٢,٨٣
البلدان التي بمرحلة انتقال	٠,٥٧	-٠,١١	٠,٥٨	٠,٧٨	٢,٢٨
الاتحاد الروسي	٠,٨٨	-١,٣٥	٠,٨٥	١,٤٢	٤,٢٩

المصدر: Fuglie، ٢٠١٢.

الميدان الاقتصادي، ٢٠١٢). ويعكس توافر مصادر المياه العذبة صورة مشابهة لتلك الصورة الخاصة بالأراضي: أي أن الموارد الكافية على المستوى العالمي موزعةً توزيعاً غير متساوٍ بين عدد متزايد من البلدان، أو أجزاء من البلدان، تصل إلى مستويات حرجة من شُح المياه. كما أن الكثير من البلدان التي تعاني من شُح المياه في الشرق الأدنى وشمال أفريقيا وفى جنوب آسيا تعانى أيضاً من نقص موارد الأرض. وبالنظر إلى ضعفها، تبدو المناطق الساحلية وحوض البحر المتوسط، وبلدان الشرق الأدنى وشمال أفريقيا وآسيا الوسطى الجافة كأماكن تستحق الاهتمام من حيث الاستثمار في أساليب إدارة المياه، واعتبار ذلك أولوية عند تشجيع نمو الإنتاجية الزراعية.

آفاق نمو الإنتاجية

يشير العديد من الدراسات إلى تباطؤ نمو الإنتاجية في الزراعة. فبالنسبة للمحاصيل، على سبيل المثال، تشير بعض الدلائل إلى حدوث تباطؤ في معدلات نمو الغلات خلال العقود الأخيرة. وقد أبرز تقرير التنمية العالمي ٢٠٠٨ (البنك الدولي، ٢٠٠٧) الانخفاض في المتوسط السنوي لمعدلات نمو الغلة بالنسبة للذرة، والقمح، والأرز وفول الصويا، سواءٌ عالمياً أو بالنسبة لمعظم مجموعات البلدان، وذلك باستثناء أوروبا الشرقية بالنسبة للقمح وفول الصويا. وقد أفاد Alston و Beddow و Pardey (٢٠١٢) عن نتائج مشابهة بالنسبة للبلدان النامية والبلدان المتقدمة - وبخاصة فيما يتعلق بغلات الحبوب - لدى أغلبية البلدان الكبرى المنتجة.

وعلى الرغم من أن قياسات معينة لنمو الإنتاجية الجزئية، مثل الغلات المحصولية، قد تكون متباطئة في بعض الأقاليم، فإن نمو الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج[٣٠] لا تبدو أنها آخذة في التباطؤ (الجدول ١٥). وفى الحقيقة، فإن التقديرات تشير إلى حدوث نمو سنوي في الآونة الأخيرة في الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج في حدود ٢,٢-٢,٥ في المائة في الأقاليم المتقدمة والنامية.

ومن الخصائص البارزة لمقاييس كل من الإنتاجية الجزئية والإنتاجية الكلية هي الاختلافات الكبيرة في الإنتاجية المُطلقة فيما بين البلدان. فعلى الرغم من أن معدلات النمو قد تكون متشابهة أو أعلى، فإن الإنتاجية في الأقاليم النامية لا تمثل غالباً إلا جزءاً ضئيلاً من الإنتاجية لدى الأقاليم المتقدمة. وتوجد لدى الكثير من الأقاليم النامية أيضاً ثُغرات كبيرة بالنسبة لإمكاناتها. ففي أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، مثلاً، وصلت الغلات المحصولية إلى نحو ٢٧ في المائة فقط من إمكاناتها الاقتصادية في ٢٠٠٥ (الشكل ٣٤). إن سد هذه الثغرات في الغلات - عن طريق اتخاذ إجراءات، من بينها، توفير فرص متساوية للوصول إلى الموارد الإنتاجية للمُزارِعات وغيرهن من أصحاب الحيازات الصغيرة - يمكن أن تترتب عليه تأثيرات كبيرة على إمدادات المحاصيل، سواء إقليمياً أو عالمياً، ومن ثم على توازنات السوق وأسعار السلع.

وتشير تجارب المحاكاة باستخدام نموذج Aglink-Cosimo المستخدم في التوقعات الزراعية المشتركة بين منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي - منظمة

[٣٠] يمثل النمو في الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج ذلك الجزء من نمو الإنتاج الذي لا يمكن عزوه إلى زيادة استخدام المستلزمات وعوامل الإنتاج، ولكن بدلاً من ذلك إلى أشياء أخرى مثل التقدم التكنولوجي، وتنمية رأس المال البشرى، وإدخال تحسينات على البنية التحتية المادية الخ. انظر أيضاً الإطار ٧، حيث يرد تعريف نمو الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج ومناقشتها بمزيد من التفاصيل.

الشكل ٣٤
نسبة الغلات المحصولية إلى الغلات الاقتصادية المحتملة

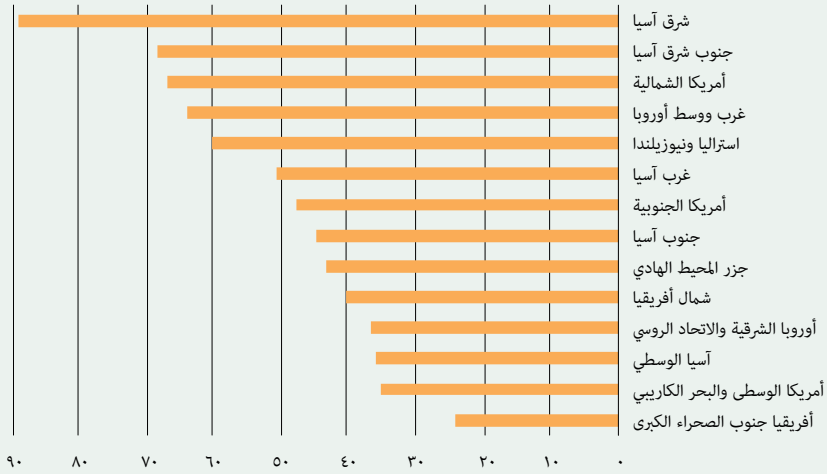

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، ٢٠١١ ج.

الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، (منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي - منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، ٢٠١٢)، إلى أن تضييق ثغرات غلات الحبوب لدى البلدان النامية بنسبة ١٠ في المائة فقط من شأنه أن يزيد إمدادات الحبوب العالمية بنسبة حوالي ١,٣ في المائة، و١,٨ في المائة، و٢,٦ في المائة بالنسبة للقمح والحبوب الخشنة والأرز على التوالي. ومن شأن مثل هذه الزيادات في الإنتاج أن تُخفض الأسعار الدولية بنسب ١٣، ١٤ و ٢٧ في المائة على التوالي لكل من هذه السلع، وهكذا يمكن لسد ثغرات الغلات أن يُحدِث تأثيراً كبيراً على الأسواق والأسعار الزراعية.

إن تقليل خسائر الأغذية والفاقد منها هو طريقة أخرى لزيادة إمدادات الأغذية. وتقدر خسائر الأغذية والفاقد منها عالمياً بنحو ٣٠ في المائة بالنسبة للحبوب؛ و٤٠-٥٠ للمحاصيل الجذرية، والفاكهة والخضر، و٢٠ في المائة للبذور الزيتية؛ و٣٠ في المائة للأسماك (منظمة الأغذية والزارعة،٢٠١١ح). وتحدث خسائر الأغذية لدى كل من البلدان ذات الدخل المرتفع - والمنخفض. فلدى البلدان ذات الدخل المتوسط - والمرتفع، يحدث الفاقد في الأغذية بدرجة كبيرة في مرحلة الاستهلاك، بينما يُفقد الجانب الأكبر منه لدى البلدان ذات الدخل المنخفض أثناء المرحلتيْن المبكرة والوسطى من سلسلة إمدادات الأغذية. إن الاستثمار في نظم أكثر كفاءة تقلل الخسائر والفاقد من شأنها أن تساعد أيضاً في تقليل انبعاثات غازات الدفيئة - سواء مباشرة، حيث الفاقد يولِّد عادة انبعاثات الميثان أثناء التخلص من الأغذية، وبصورة غير مباشرة، عن طريق الحاجة إلى موارد أقل.

وفى ٢٠١٢، ونزولاً على طلب مجموعة العشرين، أعد عدد من المنظمات الدولية بصورة مشتركة تقريراً خاصاً حول نمو الإنتاجية الزراعية المستدامة وسد الثغرة بالنسبة لمزارع الأُسر الصغيرة (Bioversity وآخرون، ٢٠١٢). ويبين هذا بوضوح الأهمية التي تُوليها الحكومات لزيادة نمو الإنتاجية، ولاسيما في مزارع أصحاب الحيازات الصغيرة. وتقيّم هذه الدراسة التحديات المتمثلة في زيادة الإنتاج وتناشد الحكومات زيادة جهودها لتحسين نمو الإنتاجية المستدام في الزراعة عن طريق تشجيع ممارسات هندسة زراعية أفضل وخلق بيئة تجارية سليمة وتعزيز نظم الإبداع.

الخلاصة

إن ثبات المستويات المرتفعة لنقص التغذية على المستوى العالمي والاتجاهات الحديثة لأسعار وإنتاج واستهلاك السلع الزراعية تؤكد التحديات الكبرى التي تواجه الزراعة في العالم خلال العقود القادمة، وبخاصة تلبية الطلب المتزايد من جانب تعداد سكاني عالمي متزايد، والمساهمة في القضاء المبرم على الجوع وسوء التغذية، والحفاظ على الموارد الطبيعية التي تعتمد عليها الزراعة ونعتمد عليها جميعاً. فإذا كان لنا أن نتصدى لهذه التحديات، فينبغي علينا تعزيز نمو الإنتاجية في الزراعة. كما أن ضمان توجيه المزيد من الاستثمارات إلى الزراعة وتحسين هذه الاستثمارات هو الركن الركين لهذه الجهود.